Journal of Alasmarya University: Sharia and Human Sciences
Vol. 35, No. 4, December 2022, 428-452
مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد 35، العدد 4، ديسمبر 2022، 428-452

أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019 "مصرف الصحارى أنموذجاً"

فرج أحمد مزيكه ، فرج محمد شلاوح

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019، من خلال اعتماد مصرف الصحارى كعينة للدراسة، ولتقدير نموذج الدراسة واختبار الفرضيات فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومعامل الارتباط بيرسون للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونموذج الانحدار الخطي البسيط، لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيسًا بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومن أهم ما أوصت به الدراسة، على المصارف التجارية الليبية وضع الضوابط والسياسات التحوطية لمواجهة هذا النوع من المخاطر، وبما يضمن عدم تأثيرها على الأداء المالي، وعلى السلطات النقدية تدعيم سياسة إدارة مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، للتأكد من أن المصارف التجارية تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر، والقيام بالدراسات المستقبلية وابتكار الأدوات المالية التي تساعد على قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها، للتخفيف من حدتها.

الكلمات الدالة: مخاطر السيولة، كفاية رأس المال، الأداء المالي، المصارف التجارية.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1. المقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً مهم وأساسياً في اقتصاديات الدول، فهي من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشاراً، والقطاع المصرفي يعطي مؤشراً رئيساً عن حيوية الوضع الاقتصادي داخل الدولة، فمن خلال الأموال المودعة لذاً المصارف التجارية يتم تمويل المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاقتصادي بشكل خاص، أي أنها أداة لا يمكن الاستغناء عنها من خلال ما تقدمه من الخدمات المصرفية المختلفة، والعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية، والمصارف التجارية تسعى دائماً لتحقيق أعلى العوائد الممكنة، مقابل مواجهة الأخطار المحتملة، وبسبب حجم هذا الدور وحجم المهام التي تقوم بها، وطبيعة عملها المرتبطة بشكل أساسي بالنقود، فإن هذا ما يجعل المصارف التجارية من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر، والمصارف التجارية الليبية تعتبر من أهم وحدات النشاط الاقتصادي، من خلال المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وإذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصارف والمتمثلة في (السيولة، الربحية، الأمان)، وبالتالي فإن نشاط المصارف التجارية يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الأهداف، وذلك من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة، حيث إن السيولة قد تؤثر تأثيراً مباشرا على عمل المصارف التجارية، وقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانية تلبية

Corresponding author: farajmazika@asmarya.edu.ly

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب، وكذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح لموارده المتاحة، ورأس المال المصرفي يلعب دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ومتانة وضع المصارف التجارية بشكل عام، حيث أنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف والتي قد تطال أموال المودعين.

إن مخاطر السيولة وكفاية رأس المال تعتبر من المواضيع المهمة لكل من السلطات النقدية والرقابية والمتمثلة بالمصرف المركزي، والمصارف التجارية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

1-2. مشكلة الدراسة:-

تنبع مشكلة الدراسة في أن مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، تؤثر بصورة سلبية على استثمارات المصارف التجارية الليبية، وعلى أدائها المالي، وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات المالية.

وتتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية :-

السؤال الأول :-

ما مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:-

1- ما أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول؟

2- ما أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية؟

السؤال الثاني :-

ما مدى تأثير مخاطر كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية ويتفرع من هذا الأسئلة الفرعية التالية:-

1- ما أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول ؟

2- ما أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية ؟

1-3. أهداف الدراسة:-

تماشيا مع مشكلة الدراسة، فإن الهدف الرئيسي للدراسة هو معرفة الأثر الذي تحدثه مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (2000-2019).

ويشتق من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:-

1– معرفة مستوى تأثر كل نوع من أنواع المخاطر قيد الدراسة على الأداء المالي للمصارف التجارية.

2- الاهتمام بالمتغيرات التي لها تأثير الأكبر على الأداء المالي ليؤثر تأثير إيجاباً على الوضع الاقتصادي .

3- توجيه إدارات المصارف لزيادة الاهتمام بالمخاطر المالية المصاحبة لها في عملها المصرفي، ومحاولة تبني استراتيجيات واضحة تجاهها.

4- تشجيع الدراسات والأبحاث لمعرفة العوامل الأخرى المؤثرة في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والتي لم تشملها الدراسة.

1-4. أهمية الدراسة :-

1- تبرز الأهمية لهذه الدراسة، في بيان ومعرفة العلاقة بين مخاطر السيولة المصرفية، وكفاية رأس المال، وأثرها على مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية .

2- اعتبارها إضافة جديدة (حسب علم الباحثين)، إلى البحث العلمي، وإثراء للمكتبات العلمية، وذلك لقلة الدراسات في هذا الموضوع على المستوي المحلي .

3- اطلاع المصارف التجارية بمتغيرات الدراسة، مما يمكن إدارات هذه المصارف من معالجتها بطريقة فاعلة، من خلال معرفة أسباب الضعف لوضع الحلول المناسبة .

4- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة من خلال تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لإدارات المصارف التجارية الليبية، والجهات ذات العلاقة .

1-5. فرضيات الدراسة:-

من خلال عرض مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد تم صياغة الفرضيات الآتية :-

H01 : **الفرضية الرئيسية الأولى :-**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H01-1 **: الفرضية الفرعية الأولى:-**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول .

H01-2**: الفرضية الفرعية الثانية:-**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية .

H02 :**الفرضية الرئيسية الثانية:-**

لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H01-1 **: الفرضية الفرعية الأولى:-**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول .

H01-2**: الفرضية الفرعية الثانية:-**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية .

1-6. أنموذج الدراسة:-

لقد تم إعداد أنموذجٍ خاص بالدراسة، من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويوضِّح الشكل التالي متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وهي كما في الشكل رقم (1) .

1-7. مجتمع وعينة الدراسة:-

المجتمع المستهدف للدراسة وهو قطاع المصارف التجارية الليبية والتي تخضع لرقابة مباشرة من المصرف المركزي، ولما يمثله هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الليبي، حيث يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تشكل هذا الاقتصاد خاصة في ظل الأوضاع التي تشهدها الدولة في الوقت الحاضر على المستوي المحلي، أما عينة الدراسة تمثلت في (مصرف الصحارى)، وذلك لتوفر البيانات والمعلومات خلال الفترة من (2000-2019)، التي تساعد الباحثين في موضوع الدراسة .

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة

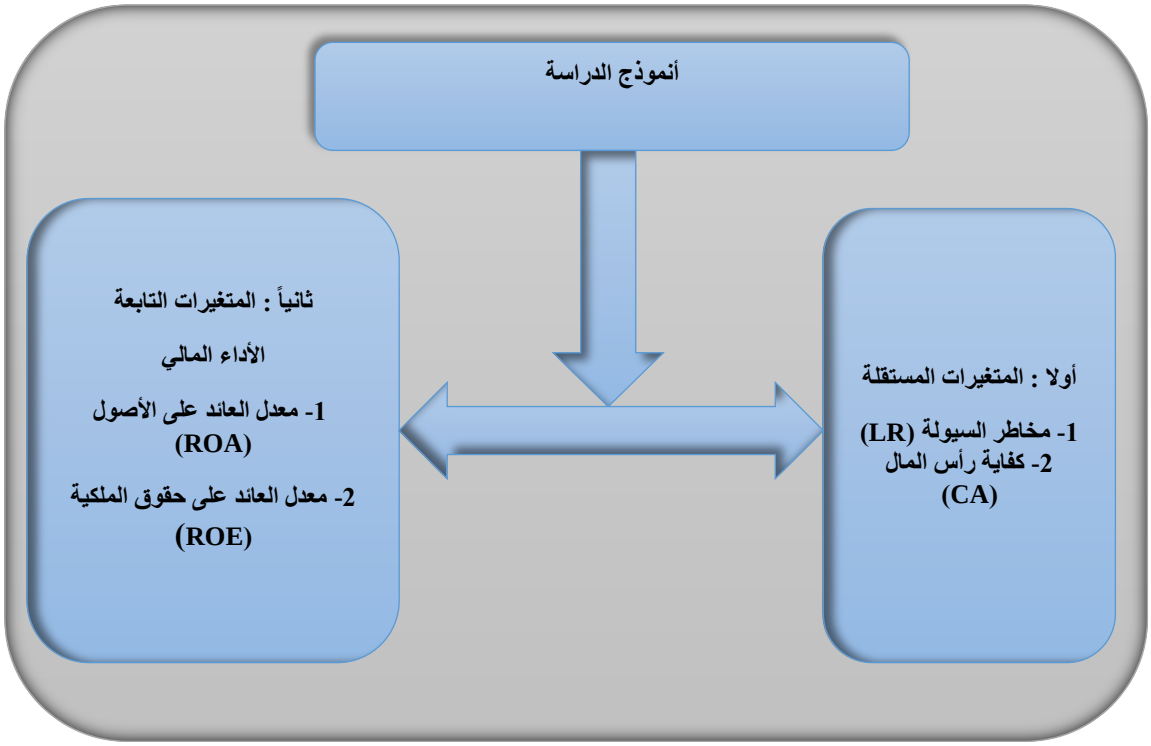

لقد تم إعداد النموذج من قبل الباحثين بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة، (المعايطة، 2018) (الدهميش، 2014) .

1-8. حدود الدراسة :

1-8-1. الحدود الموضوعية :- تتمثل الحدود الموضوعية في أثر مخاطر السيولة، وكفاية راس المال، على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية .

1-8-2. الحدود الزمنية :- تمثلت الحدود الزمنية للدراسة خلال الفترة من (2000-2019) .

1-8-3. الحدود المكانية :- تمثلت الحدود المكانية في مصرف الصحارى وهو أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا .

وفيما يلي نبذة عن عينة الدراسة:

*** نبذة عن مصرف الصحارى :-**

مصرف الصحارى مصرف تجاري ليبي تأسس في العام (1964)، براس مال ساهم فيه المواطنون الليبيين مع بعض المصارف الأجنبية العاملة في الدولة خلال تلك الفترة، وفي (22) ديسمبر (1970) صدر قانون "التأميم"، ما تطلب أن يتم تأميم أسهم جميع المصارف العاملة في البلاد لتصبح مملوكة بالكامل من طرف ليبيا، وقد تم تأميم حصة الشريك الأجنبي في مصرف الصحارى أسوة بالمصارف التجارية العاملة داخل الدولة، وانتقلت حصة الشريك الأجنبي إلي مصرف ليبيا المركزي، ويعتبر مصرف الصحارى أحد المصارف التجارية في ليبيا، بشبكة فروع تفوق الخمسون فرعاً تغطي مساحة جغرافية كبيرة تتضمن أغلب المدن الليبية، وبقوة بشرية تفوق الـ (1700) موظف يخضعون دورياً للتدريب لتقديم الخدمات المصرفية لعملائه بشكل مستمر للوصول للخدمة المطلوبة، ولدي المصرف شبكة كبيرة من المراسلين بالخارج يفوق عددهم (450) مراسل في مختلف أنحاء العالم، وفي عام

(2007)، تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين مصرف الصحارى ومجموعة (بي ان بي باريبا)المصرفية الفرنسية، واستحوذت بموجبه المجموعة الفرنسية على ما نسبته (19%) من أسهم رأس مال المصرف، وهو أول مصرف تجاري تتم خصخصته بعد أن قام مصرف ليبيا المركزي ببيع حصته فيه (**موقع مصرف الصحارى).**

9-1. الدراسات السابقة:-

1- (الأمين، 2022)، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية الليبية وتمثلت عينة الدراسة في مصرف الوحدة، والتجارة والتنمية، خلال للفترة من (2008-2018)، وتمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشرات التالية رأس المال إلى إجمالي الأصول، رأس المال إلى إجمالي الودائع، رأس المال إلى إجمالي القروض، رأس المال إلى الأصول الخطرة، أما المتغيرات التابعة فتمثلت في الربحية وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد القياسي عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر رأس المال على معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقد أوصت الدراسة: على المصارف التجارية الليبية أن تأخذ بعين الاعتبار حجم مخاطر رأس المال التي قد تتعرض لها نتيجة قيامها بالإعمال التي تحقق لها الأرباح، وقيام المصرف المركزي بإلزام المصارف التجارية الليبية بالمحافظة على مستوى محدد من رأس المال.

2- دراسة(نادية،2021)،هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في الأداء المالي، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في العراق خلال الفترة من (2003 – 2018)، وتم استخدام المنهج الوصفي ومنهجية الاقتصاد القياسي، وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، ومن خلال تقدير معادلة الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن القيمة المقدرة للقاطع (الثابت)، ذات إشارة موجبة، وهى تتفق مع فروض النظرية والأدبيات السابقة، وكذلك وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال والأداء المالي، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة معدلات السيولة ومراجعة استراتيجيات إدارة السيولة في المصرف، وضرورة وضع استراتيجية لزيادة ثروة الملاك وتقليل التفاوت بين سنة وأخرى.

3- دراسة(الفرجاني،2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، هدف البحث إلى قياس مخاطر السيولة والربحية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية، وكذلك معرفة أثر مخاطر السيولة على الربحية خلال الفترة من (2009-2014)، لخمس مصارف تجارية ليبية، وهي (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال أفريقيا)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وتجميع البيانات من القوائم المالية، وتحليل نسب مخاطر السيولة والربحية، وإيجاد الارتباط بينها وقياس الأثر بين مخاطر السيولة والربحية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية كانت عكسية، وأن مخاطر السيولة لا تؤثر على الربحية، وأوصت الدراسة بأنه على مصرف ليبيا المركزي القيام بحث المصارف التجارية الليبية على وجود آلية مناسبة لقياس ومتابعة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر.

4- دراسة (تواتي،2021)،هدفت الدراسة إلى تقييم أداء لمصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معيار (CAMELS)، الدولي والمعتمد بنظام التقييم المصرفي الأمريكي ومدى ملائمة هذا المعيار للبيئة المصرفية الليبية. حيث يعتمد هذا المعيار على تقييم أداء المصارف باستخدام ستة مؤشرات وهي: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية أصول المصرف لمخاطر السوق. حيث تمحورت إشكالية البحث حول هذه المؤشرات ومدى قدرتها على تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، واعتمد البحث على تحليل بعض بنود القوائم المالية المستخدمة في مؤشرات المعيار ومقارنتها بنسب المعيار لتحديد النتائج، وقد تمثلت عينة الدراسة في مصرف المتحد للتجارة

والاستثمار، ومصرف الواحة خلال الفترة (2014-2017)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم ملائمة تطبيق كامل مكونات المؤشر في المصارف التجارية الليبية الخاصة بسبب تعذر تقييم عنصر حساسية السوق لعدم توفر البيانات المطلوبة، وبالتالي تم تطبيق الصيغة الثانية للمؤشر وهو معيار (CAMEL)، إلا أن مؤشرات معيار (CAMELS)، أسهمت في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة، فيما يخص باقي مكونات النموذج.

5- دراسة (عبد الجواد،2021)، هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي في مصر لعينة من المصارف وتمثلت عينة الدراسة من (11)، مصرفاً مسجلة في سوق الأسهم المصري، وذلك خلال الفترة من (2004-2018)، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة :بضرورة التزام القطاع المصرفي بتحقيق متطلبات كفاية رأس المال.

6- دراسة (العودات، 2020)، هدفت الدراسة إلى فحص تأثير الديون المعدومة، ورسملة السوق، وتكلفة التشغيل، وكفاية رأس المال، والاحتياطيات النقدية، على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في بورصة البحرين للفترة من (2014-2018)، مقاساً بالعائد على حقوق الملكية، والعائد على حقوق المساهمين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة إيجابية بين القروض وتكاليف التشغيل، والاحتياطي النقدي، وكفاية رأس المال مع الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وأن رسملة السوق لها علاقة ضئيلة بالأداء المالي، وأوصت الدراسة بأنه يجب على المصارف في البحرين أن تسعى لتقليل القروض المتعثرة (الديون المعدومة) قدر الإمكان، وكذلك إدارة المصارف التجارية لتحسين حجم وقيمة الأصول الموجودة تحت تصرفها.

7- دراسة(أسمهان، 2020)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السيولة في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، خلال الفترة من (2008-2018)، وتم قياس المتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة باستخدام نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة الرفع المالي، وذلك باستخدام نماذج ((Panel Data)، لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (**E-Views 10**)، في عملية تحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها **:** وجود تأثير سلبي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع، ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع في معدل العائد على حقوق الملكية، بينما أظهرت وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة الودائع المستقرة إلى إجمالي الودائع، ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الودائع في معدل العائد على الأصول، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي تأثير لمخاطر السيولة في نسبة الرفع المالي، وأوصت الدراسة على المصارف التجارية السورية القيام بإدارة السيولة بكفاءة عالية، والتي تضمن من شانها تحقيق هدفي السيولة والربحية، والعمل على استطاب الودائع الجديدة لاستغلالها .

8- دراسة (حبيب الله،2019)،هدفت الدراسة إلى قياس تأثير المخاطر المصرفية متمثلة في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال، كمتغيرات مستقلة، على الربحية كمتغيرات تابعة، وذلك من خلال قياسها بمعدل العائد على الأصول، ونسبة هامش الفائدة الصافي، وهامش ربح الإيرادات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود علاقة عكسية بين كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وبين مخاطر رأس المال والربحية، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة، بينما تبين أن العلاقة كانت طردية بين مخاطر التشغيل وبين الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول، وأن العلاقة عكسية بينها وبين الربحية المتمثلة بهامش الفائدة الصافي، وهامش ربح الإيرادات، وأوصت الدراسة: بضرورة الأخذ بنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها لمساعدة متخذي القرار بالتنبؤ بحجم الأثر الناتج من المخاطر على معدلات الأداء المالي .

9- دراسة (Odhiambo, Makori, 2019)، هدفت هذه الدراسة إلى بحث عن تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا للفترة من (2013-2017)، بالتطبيق على (42)، مصرفاً تجارياً، وتمثلت المتغيرات المستقلة للدراسة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف الأجنبي، مخاطر سعر الفائدة، والمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بمعدل العائد على حقوق الملكية، كما تم استخدام أسلوب التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (panel data)، وذلك لتحليل البيانات وتحديد العلاقات بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج والتي منها: إنه وجود تأثير إيجابي ضئيل لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية وبناءً على نتائج الدراسة: يمكن للمصارف التجارية أن تحسنا من أدائها المالي من خلال الإدارة الكفؤة والفعالة لمخاطر أسعار الصرف والتي تشكل أكبر مؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية وأوصت الدراسة باستخدام المبادلات، والخيارات، والعقود الفورية، والعقود المستقبلية، عند التعامل مع العمليات في الخارج.

10- دراسة (فلاح،2018)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة من (2009-2015) حيث تم قياس المتغير التابع المتمثل بالربحية المصرفية باستخدام معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة، والمخاطر الائتمانية باستخدام نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسه بمعدل العائد على الأصول، أو معدل العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بالتالي: على المصارف التجارية التقليدية الخاصة في سورية تبني إدارة للسيولة أكثر كفاءة، والتي من شأنها تضمن تحقيق هدفي تعظيم الربح والحفاظ على السيولة ضمن المعدلات التي تفي بالالتزامات المحتملة والطارئة، والبحث عن الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة، ليتم توظيف فوائض السيولة لدى المصارف التجارية التقليدية بشكل يحقق الأرباح ولا يؤثر على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في الوقت نفسه.

11- دراسة (المرسومي،2017)، هدفت الدراسة إلى تقييم الأثار المباشرة لكل من مخاطر السيولة وكفاية راس المال، على الأداء المالي، لعينة من المصارف التجارية العراقية، للفترة من (2005-2014)، ومدى اهتمام هذه المصارف بمؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات كفاية راس، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الأخرى لدى المصارف، وهذا يؤشر على تراكم الأموال السائلة غير محققة للربح، الأمر الذي يؤثر على نسب الأداء المالي لديها، وكذلك التزام المصارف التجارية الخاصة بالنسب المحددة لمعيار كفاية راس المال إلى الودائع، مما يعني توفير نوع من الضمان والحماية لأموال المودعين مما يعطي نوع من الاطمئنان لدى المودعين وبالتالي العمل على جذب ودائع جديدة، تخلق فرص استثمارية جديدة للمصارف، وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها تشجيع المصارف عينة الدراسة على الدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل سوق الإسكان والأعمار والعقارات، الذي يشكل عبء كبير في الوقت الحاضر على كاهل المواطن، وبما يحقق لها عوائد مجزية، وتسمح لها بالاحتفاظ بالحد الأدنى الضروري من النقد وبما لا يضر بمصالح المودعين، وإدامة العمل بالمحافظة على النسبة العالمية المحددة الخاصة بنسبة راس المال إلى الودائع .

12- دراسة (الدعمي،2017)، هدفت الدراسة إلى بيان أثر كفاية راس المال في مؤشرات الأداء المالي لعينة مختارة من المصارف الأهلية العرقية وتمثلت عينة البحث من (14)، مصرفاً، وذلك خلال الفترة من (2205-2014)، ومعرفة أثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية، مثل مؤشرات مخاطر السيولة، ومؤشرات كفاية رأس المال المصرفي، على مؤشرات الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الأخرى لدى المصارف،

الأمر الذي كان له الأثر وبشكل كبير على نسب الأداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف إدارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوعا من المجازفة، والتزام المصارف التجارية الخاصة بالنسبة المحددة لمعيار رأس المال إلى الودائع مما يعني ضمان توفير نوع من الحماية لأموال المودعين أثناء ممارسة المصرف لأعماله، وهذا المؤشر يمكن الاستفادة منه في خلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين، وبالتالي العمل على جذب الودائع الجديدة والتي تخلق فرصا استثمارية جديدة للمصارف، وحققت المصارف عينة الدراسة وبشكل عام معدل عائد جيد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بالتوصيات التالية : تشجيع المصارف عينة الدراسة على الدخول في مجالات استثمارية جديدة مثل سوق إسكان والأعمار والعقارات، بما يحقق لها عوائد مجزية، واستمرار العمل بالمحافظة على النسب العالمية المحددة المتعلقة بنسبة رأس المال إلى الودائع، وذلك لما لهذه النسب من تحقيق هامش أمان للمودعين يدفعهم إلى التعامل مع المصارف عينة الدراسة، وينبغي على المصارف التجارية العراقية مواكبة التطورات المصرفية من خلال الاشتراك بالمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والعالمية التي تتناول آخر تطورات العمل المصرفي .

13- دراسة (وهدان،2017)، هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من(2008-2015)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال، هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للمصارف التجارية، وأن مخاطر السيولة، ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية، كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل المصرف المركزي، الذي بدوره يعتبر جهة رقابية على نسب السيولة، وكفاية رأس المال في هذه المصارف، وأوصت الدراسة: بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان، واستخدام استراتيجيات محددة وضوابط خاصة من قبل المصارف التجارية التي تساعد في الحد من هذه المخاطر .

14- دراسة(ديبونة،2017)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية، من خلال دراسة لعينة تضم خمس مصارف من المصارف التجارية العاملة في الجزائر، خلال الفترة من (2010-2015)، وقد اعتمدت الدراسة على الأساليب القياسية من خلال استخدام نماذج (Panel Data)، لتقدير أثر مخاطر السيولة من خلال عدة مؤشرات منها، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، ومؤشرات الربحية من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة غلى عدة نتائج منها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية أي علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وعلاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، ولا توجد علاقة مع نسبة إجمالي القروض إلى الودائع، ووجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، وعدم وجود علاقة مع المؤشرات الأخرى، وأوصت الدراسة ضرورة مواجهة مخاطر السيولة الناجمة عن عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات عند حلول استحقاقها، التي تواجه المصارف التجارية، وكذلك التركيز على الربحية الذي تشير إلى مدى قدرة المصارف على تحقيق الأرباح .

15- دراسة (Muriithi، 2017)، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا خلال الفترة من (2005-2014)، لجميع المصارف التجارية في كينيا والبالغ عددها (43) مصرفاً، وتم قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، والأداء المالي من خلال العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن صافي نسبة التمويل المستقر له تأثير سلبي على ربحية المصارف التجارية في المدى القصير والطويل، وذلك بسبب احتفاظ المصارف التجارية بالسيولة، وبسبب القيود التي تفرضها السلطات

على هذه المصارف مما يؤثر على أرباحها، وأوصت الدراسة بأنه على المصارف التجارية في كينيا أن تولى اهتماماً أكثر بإدارة السيولة من أجل المحافظة على سيولتها وتحقيق الربحية المطلوبة .

16- دراسة (البقار،2015)، هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية العامة، خلال الفترة من (2000-2009)، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بأن المتغيرات والمتمثلة في قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات، وقدرته على مواجهة السحب من الودائع، ومدى توفر الأصول السائلة، كان لها الأثر الأكبر على أداء المصارف التجارية محل الدراسة، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها: سحب تأثير لكفاية رأس المال بشكل إيجابي على زيادة ربحية المصارف النيجرية محل الدراسة .

1-10. الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:-

من خلال استعراض ملخصات الدراسات السابقة تبين للباحثين أن هناك بعض الاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، فحسب علم الباحثين فأن هذه الدراسة تهدف إلي بيان أثر كل من مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي، وما هي الأثار المترتبة على هذا التأثير، خاصة أن زيادة مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال تحظين باهتمام وتأييد الجهات الرقابية والحكومية للمحافظة على النظام المالي وثقة أفراد المجتمع، وكذلك أن هذه الدراسة تناولت قطاع المصارف التجارية الليبية دون غيرها من القطاعات الأخرى، وبناء عليه فأن أي نتيجة ستتوصل إليها هذه الدراسة فإنها تعد إسهاماً علميا جديدا يأمل الباحثين أن يساهم في أثراء الدراسات الأدبية التي تناقش وتبحث في جوانب المخاطر المالية، والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية .

1-11. العناصر الإجرائية:-

من وجهة نظر الباحثين لهذه الدراسة يمكن وصف العناصر الإجرائية على النحو التالي :-

1-11-1. مفهوم الخطر:-

تعددت تعريفات الخطر وتنوعت باختلاف المدارس الفكرية للظاهرة محل الدراسة، ففي الأدبيات المالية عرفها البعض بأنه " احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة" ،(حفيان،2012).

وعرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي بأنه " مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافه "،(آل سيف، 2012) .

وهناك تعريف آخر لإدارة المخاطر على أنها: " إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها والغرض منها منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر"، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح، (رضوان، 2005) .

والمخاطر هي " احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين " ، وعليه، فإن القاسم المشترك لمصطلح المخاطر هو " حالة عدم التأكد وعدم معرفة المحصلة النهائية لأعمال المؤسسة المالية " .

1-11-2. مفهوم وأنواع الخطر في البيئة المصرفية:-

تفرض السلطات الرقابية أن يكون لدى المصارف عملية شاملة لإدارة المخاطر (تشمل إشرافاً فعالاً من مجلس الإدارة والإدارة العليا)، والتي تحدد وتقيس وتتابع كافة المخاطر والإبلاغ عنها، والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، كما تشمل تقييم مدى كفاية رأس مال المصارف وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم المخاطر وأوضاع السوق، ووضع تدابير طوارئ، (بما فيها خطط تعافي قوية وموثوقة)، وتأخذ هذه التدابير بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمصرف، وتتناسب عملية إدارة المخاطر

للمصرف مع حجم المخاطر لديه وأهميتها النظامية. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2014).

أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، على اعتبار أن المخاطر تشكل الصفة الملازمة لعمل المصارف، وأن العمل المصرفي تحكمه قواعد المجازفة والمخاطرة في سبيل الحصول على الربح، حيث يعتبر افتراض حالة التأكد أمراً غير واقعي يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة في مجال اتخاذ القرارات المالية والمصرفية، وذلك لأن أي استثمار خاضع لظروف المستقبل غير الأكيد، يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ القرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل، لابد من الأخذ في الحسبان عنصر المخاطرة عند تحديد الاقتراحات.

1-11-3. أساليب إدارة المخاطر المصرفية:-

تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها " كافة الإجراءات التي تمارسها إدارة المصرف بهدف التقليل والحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في أقل حد ممكن "، أو هي "عملية رصد ومتابعة وتحديد وقياس ومراقبة كافة المخاطر التي تهدد المصرف، من أجل التأكد من فهمها بشكل كامل وضمان وجودها ضمن الحدود المقبولة، والموافق عليها من قبل القائمين على إدارة المخاطر(غانية، 2015) .

وبشكل عام، تعتمد إدارة المخاطر المصرفية على ثلاث استراتيجيات للتعامل معها، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجيات أو الأساليب فيما يلي:- (بلعزوز، 2010) .

1- **تجنب المخاطر** :- وهي عملية رفض خطر معين نتيجة لعدم الرغبة في مواجهة الخسارة وأمثلة ذلك عدم قيام المصرف بالاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل، وذلك تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ولكن هذا الأسلوب يعتبر سلبياً في التعامل مع المخاطر حيث يؤدي اتباع هذا الأسلوب إلى أن يضيع المصرف على نفسه العديد من الفرص التي من الممكن أن يحقق منها أرباحاً عالية.

2- **نقل المخاطر :-** وهي من أسهل الطرق للتعامل مع المخاطر وتتم من خلال عملية شراء التأمين، حيث يكون الطرف الآخر مستعداً لتحمل تلك المخاطر وذلك مقابل ثمن معين .

3- **تقليل المخاطر:-** وفقاً لهذا الأسلوب يقوم المصرف بعمليات المراقبة للتعرف على أسباب وعلامات حدوث الخطر، كمراقبة عمليات الإقراض لمعرفة علامات ومسببات التوقف المبكر عن الدفع، وقيام المصرف باستخدام سياسات إدارة الأصول والالتزامات للتقليل من مخاطر أسعار الفائدة، وبصورة عامة، فقد أصبحت إدارة المخاطر عنصراً ضرورياً في اتخاذ قرار الاستثمار الأمثل، من خلال دورها في توفير المعلومات الخاصة بالمخاطر التي قد تحدث مستقبلاً وتحديد وقياس تلك المخاطر ووضع الضوابط المطلوبة لتقليل احتمالية حدوثها أو تخفيف الأثر في حالة وقوعها.

1-11-4. أنواع المخاطر المصرفية:-

إن المخاطر المصرفية من أكثر التحديات التي تواجه المصارف التجارية، لذلك وجب عليها أن توليها الاهتمام الأكبر، مما جعلها تخصص إدارة تقوم بدراسة المخاطر وتحديدها ومتابعتها وفق أسلوبين أحدهماً وقائي قبل وقوع الخطر، والآخر علاجي لمقابلة الآثار السلبية التي تحدث إذا ما تحققت تلك المخاطر، والمصارف التجارية تتعرض خلال أدائها لعملياتها المصرفية المختلفة إلى مجموعة من المخاطر وتنقسم هذه المخاطر بحسب طبيعتها إلى نوعين رئيسيين إحداهما مخاطر الأعمال، (المخاطر التشغيلية)، والمخاطر المالية، وسيتم إعطاء لمحة موجزة عن المخاطر المالية:- (أبو كمال،2007).

- **مخاطر الأعمال،(المخاطر التشغيلية):-**

تتمثل المخاطر التشغيلية في تلك المخاطر الناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية في المصرف، أو ضعف مؤهلات العاملين به، أو ضعف كفاءة القائمين على إدارته، كل هذا قد يؤدي إلى وقوع الخسائر المالية نتيجة الأخطاء المرتكبة أو عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

كما يمكن تعريف المخاطر التشغيلية على أنها " خطر الخسارة المرتبطة بضعف الإجراءات، أنظمة

المعلومات، الأشخاص، الأحداث الخارجية " .
وأهم أسباب المخاطر التشغيلية: القيام بأخطاء في الصفقات، ضعف وعجز في الإجراءات والأنظمة، إهمال مقصود أو غير مقصود، القيام بعمليات وصفقات غير قانونية، القيام بعمليات احتيال أو سرقة سواء من أطراف داخلية أو خارجية، (قارون،2013).

- **المخاطر المالية:-**

تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه المصارف خلال ممارستها لنشاطها، ذلك لأن الخسائر التي تحدث نتيجة تحقق هذه المخاطر، هي خسائر مرتبطة بأموال المصرف، والمخاطر المالية تشمل كافة المخاطر المتصلة بإدارة أصول والتزامات المصرف وتختص بجانب العمليات المالية في المصرف، وهي تتخذ أشكالاً متعددة من أهمها:- (أبو كمال،2007، صباح،2008) .

أولاً : مخاطر السيولة:-

يقصد بالسيولة المصرفية هي " قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون في طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين "، (الحسيني، الدوري، 2000) .

وتعرف عرف بأنها " قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته المالية، والاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة "، وبهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف التجارية، أو إمكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض أصولها، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة،(أبو أحمد، 2002).
أو بمدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير،(الهواري،1978) .
إن الدور الأساسي للمصارف التجارية في تحويل استحقاق الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل يجعلها عرضة بطبيعتها لمخاطر السيولة، ففي الظروف الطبيعية يرغب المصرف في الاستثمار بأعلى عائد متاح، وتمويل هذا الاستثمار بأقل التكاليف الممكنة، وذلك عن طريق أخذ الودائع وإقراضها لمدة أطول مثل الاكتتاب في الرهون العقارية، (قندوز، 2020).
ومن ناحية أخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع زيادة طلبات الائتمان تجعل السيولة في المصارف التجارية مسألة حساسة وخطيرة، ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب أي دائن في أية شركة مهلة للسداد، نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن المصرف طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وبذلك فإن نقص السيولة بالمصرف ربما تؤدي إلى إفلاسه .

وللسيولة ثلاثة أبعاد:-

1- الوقت : وهي السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.
2- المخاطرة : وهي احتمال انخفاض قيمة ذلك الموجود التي يرغب في تحويلها إلي نقدية .
3- التكلفة : ويقصد بها التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لأبد من وجودها في عملية تحويل الأصول إلى نقدية، وبذلك فإن السيولة في المفهوم الاقتصادي هي" مدى توفر الأموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة، أي الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة وبما يحقق أقصى عائد ممكن، والقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين"،(خلف،2017) .
إن مخاطر السيولة تتمثل في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية المصرف والتي تنتج عن عدم قدرة المصرف من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها".
وإن خطر السيولة يزيد عندما لا يستطيع المصرف توقع الطلبات الجديدة على القروض، أو المسحوبات من الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود لتغطية هذه الطلبات، (رزيق،2007).
وعليه: فإن مخاطر السيولة تتمثل في عنصرين أساسيين هما:- الأموال المطلوبة لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة، وبمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية (شاهين،2011، عمران،2015) .

أن المصارف التجارية تقوم في سبيل تخفيف حدة تعرضها لمخاطر السيولة بالتحوط إما عن طريق الاحتفاظ بالنقد السائل في خزائنها أو عن طريق إيداعات قصيرة الأجل لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، إضافةً لإمكانية قيام المصارف بالاحتفاظ بالأصول التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة والتي يمكن تحويلها إلي نقد متى دعت الحاجة لذلك(الخطيب،2005) .

تضع السلطة الرقابية، متطلبات احترازية ومناسبة للسيولة تشمل على متطلبات كمية أو نوعية أو كليهما معاً، تعكس احتياجات المصارف من السيولة وتتأكد السلطة الرقابية في هذا الإطار أن لدى المصارف استراتيجية تمكّن من وجود إدارة رشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلبات السيولة وتأخذ الاستراتيجية في الاعتبار طبيعة المخاطر لدى المصارف إضافة إلى أوضاع السوق والاقتصاد لديها، كذلك تشمل سياسيات وإجراءات احترازية تتلاءم مع درجة المخاطر لدى المصارف، وذلك لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها أو الحد منها، وإعداد التقارير الدورية بشأنها ولا تقل متطلبات السيولة هذه على أقل تقدير، عن معايير لجنة بازل السارية (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2014)، ويستخرج مؤشر مخاطر السيولة من خلال المعادلة التالية: (وهدان،2017).

(إجمال الودائع / إجمالي الأصول)*100.

ثانياً: مخاطر عدم كفاية رأس المال:-

إن لرأس المال المصرفي دوراً هاماً في المحافظة عل سلامة ومتانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ إنه يمثل الجدار أو الحاجز الذي يمنع أي خسائر متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف من أن تطال أموال المودعين، فالمصارف بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعريضه لمخاطر عدة تشمل بشكل رئيسي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ويعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لحماية أموال الدائنين تجاه إي خسارة أو عارض خارجي قد تتعرض له المنشأة المصرفية (الشماع ،1990) .

- **مفهوم وأهمية كفاية رأس المال المصرفي:-**

مفهوم كفاية رأس المال يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به . وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، ويمثل رأس المال المدفوع (رأس المال المستثمر)، أما الأصول المرجحة بالخطر فتمثل كافة الأصول باستثناء النقدية والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية، وتقيس هذه النسبة المدى الذي تنخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يؤثر ذلك على أموال المودعين والمالكين، وتحصل مخاطر رأس المال عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لخصوم المصرف، وهذا يعني أن زيادة مخاطر رأس المال تتطلب زيادة كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار، الأمر الذي يستوجب على المصرف في المحصلة النهائية زيادة حقوق الملكية لمواجهة مخاطر رأس المال، بالتالي يتبين أن العلاقة بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع مخاطر رأس المال تودي إلى انخفاض كفاية رأس المال (ملاءة المصرف) والعكس صحيح. (الجنابي، 2005) .

ومخاطر رأس المال:- هي " احتمالية عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ويعجز المصرف عن الوفاء بالالتزامات، وأن السلطة الرقابية تضع متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس مال المصارف، تعكس المخاطر التي يتحملها المصرف، أو يمثلها وفقاً لأوضاع السوق، وأوضاع الاقتصاد التي تتواجد فيه، وتحدد السلطات الرقابية مكونات رأس المال آخذة بعين الاعتبار قدرة المصارف على امتصاص الخسائر، ولا تقل متطلبات رأس المال هذه على أقل تقدير عن معايير لجنة بازل السارية (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية 2014).

وبالتالي يمكن تعريف مخاطر رأس المال: بأنها " مخاطر عدم توفر رأس المال الكافي واللازم لمتابعة نشاطات المصرف، أو عدم كفايته لسد الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها بشكل يؤثر سلباً على المتعاملين معه من مودعين ودائنين، لذا نجد أن المصارف المركزية تهتم بشكل كبير بكفاية رأس المال وتسعى لضمان حفاظ المصارف التجارية على النسب المحددة لراس المال وذلك ضماناً لحقوق المودعين والمتعاملين مع المصرف،(عمران،2015)، ويتم حساب مؤشر مخاطر راس المال من خلال المعادلة التالية: (وهدان،2017).

(إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)*.100

1-12-5.القطاع المصرفي :-

يتمثل في المصارف والمؤسسات المصرفية وشركات الصرافة العاملة في نطاق وحدود السلطة النقدية .

- **المصارف التجارية:**

تشمل جميع المصارف التجارية والمرخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية والخاضعة لأشراف ورقابة المصرف المركزي، ولا يشمل هذا التعريف المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى .

والمصارف التجارية هي " مؤسسات مالية متخصصة بقبول الودائع المختلفة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، بما يحقق أهداف خطط التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات، (سمحان، يأمن 2011) .

1-12-6. تعريف الأداء:-

يختلف تعريف الأداء بين الباحثين ويرجع ذلك إلى أهداف استخدام هذا المصطلح .

وقد عرف الأداء بالعديد من التعريفات نذكر منها :-

عرفه ميلر وبروملي (Miller et Bormiley)، بأنه انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها المادية والبشرية، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها" .

وعرفه بيتر دراكر (Peter Drucker)، بأنه " قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضاً المساهمين والعمال " .

وعرفه فيليب لوريون (Philippe Lorino)، بأنه " كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، بحيث لا يكون أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معاً " ، (جعدي، 2019) .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن **الأداء**:- " هو تقييم ما تم تحقيقه مقارنة بما تم التخطيط له خلال فترة زمنية معنية وذلك باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب، وتحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها" (جميل، 2007) .

1- الأداء المالي:-

يحظى الأداء المالي في المؤسسات المالية والمصرفية باهتمام كبير من قبل الإداريين والمستثمرين لأنه السبيل لبقائها واستمرارها، فهو يوفر نظاماً متكاملاً للمعلومات الدقيقة والموثوق بها من خلال مؤشرات معينة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة، (الخطيب، 2010).

إن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على متانة وسلامة النظام المصرفي بشكل عام وسلامة المصرف القائم بها بشكل خاص، وذلك في ظل التقدم والتطور الكبير في مجال الصيرفة سواء التقليدية أو الإسلامية واتساع حجم المخاطر، حيث تعتمد عملية تقييم الأداء المالي للمصارف على مجموعة من المؤشرات والنماذج للتعرف على نقاط القوة والضعف لدى المصرف، (بودور، 2019).

كما ينظر إلى الأداء المالي على أنه " العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي اقتصادي يساهم في تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى، (الموسوي، 2012).

2- مفهوم الأداء المالي:-

تسعى الوحدات الاقتصادية ومن بينها المصارف التجارية إلى تحقيق الأداء المالي، ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للأداء المالي كالآتي:-

يمثل الأداء المالي بالمفهوم الضيق لأداء الشركات بأنه" استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف"، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث إنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة (الخطيب، 2010).

ويعرف على أنه : "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية، (الخطيب، 2010).

أو هو: " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية ". (دادن، حفصي،2014).

ويعتبر الأداء المالي بالنسبة للمصارف مفهوماً جوهرياً مهماً، فهو الأداة العاكسة لأنشطة المصارف وأهدافها، ويحقق النشاط الشمولي الذي تمارسه المصارف، ويقدر كيفية إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها، حيث يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المصارف وقابليتها على تحقيق أهدافها، (عثمان، 2014).

ويعبر الأداء المالي عن نتائج أنشطة المصارف المالية، ويعكس مدى قوتها ومتانتها في الوسط المالي، أو القطاع الذي تعمل فيه، وبالتالي يجعلها قادرة على الوقوف بصلابة أمام التحديات التي قد تواجهها خلال عملها، بالإضافة إلى تزويدها بكافة الموارد التي من الممكن أن تحتاجها سواء كانت موارد مالية، أو بشرية.

3- أهمية قياس الأداء المالي المصرفي:-

يحتل الأداء مكانة متميزة في الوقت الحاضر، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المصارف ومدى تحقيقها لأهدافها، حيث يوضح إيجابيات وسلبيات الأداء خلال مدة محددة ومعرفة أسبابها من أجل تدعيم الجوانب الإيجابية والتغلب على السلبيات، وتمكن أهمية قياس الأداء المالي المصرفي حيث إنه يوفر مقياساً لمدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه، رغبة في تحقيق أهدافه، وقياس الأداء المالي يوفر المعلومات لمختلف المستويات الإدارية بالمصرف لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للأطراف الخارجية(الدعمي، 2017).

ويمكن قياس الأداء المالي المصرفي بمؤشرات مالية عدة منها:-

- **مؤشر الربحية:**

يعتبر الربح العامل الرئيسي في قدرة المؤسسات على القيام بالكثير من الأنشطة الاقتصادية، فهو يعكس الأداء الكلي لها، ومن دون الربحية تنعدم قدرة المؤسسة على جذب المستثمرين. (آل شبيب، 2014).

إن الإداريين والمستثمرين والمقرضين يكرسون اهتمامهم على نسب الربحية، فتتأكد الإدارة من خلال الربح المحقق من نجاح سياستها المتبعة، ويتوجه المستثمرون نحو الفرص المربحة لاستثمار أموالهم فيها، أما بالنسبة للمقرضين فهم يشعرون بالأمان عند قيامهم بإقراض المشاريع المولدة للأرباح، (الشواورة، 2013).

وهذه النسبة تعطي مؤشرات عن مدى قدرة الشركة أو المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها، ومن أبرز النسب المستخدمة لقياس الربحية، (الغزيل، 2013) .

1- **معدل العائد على الأصول (ROA):-**
يقيس معدل العائد على الأصول " مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته، وقدرته على توجيهها نحو الفرص الاستثمارية المربحة "، كما أنه مقياس مهم للعائد، وهو مؤشر يوضح النشاط التشغيلي للمصرف، ويحدد صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة ومقدار الربح الذي يحققه المصرف على كل دينار مستثمر من أصوله، ويعتبر مؤشر مهم للكفاءة الإدارية في المصرف، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:-

(صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة / على إجمالي الأصول) *100 .

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):-
يقصد به " مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة لاستثمار أموالهم لدى الشركة أو المنشأة، وبما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمون".
أو " مدى قدرة إدارة المصرف في توليد العوائد من خلال توظيف أموال المساهمين، بهدف تعظيم ثروتهم" فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة المصرف في اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية، إذ يعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المصرف في استخدام الموجودات لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع، ويبين مدى فعالية المصرف في استخدام أموال المستثمرين ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:- (جودي،2008).

(قسمة صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية)*100.

المبحث الثاني : الجانب التحليلي الكمي للدراسة

منهجية الدراسة:-

2-1. متغيرات الدراسة وطرق قياسها:-
احتوى نموذج الدراسة علي متغيرات رئيسية لمعرفة العلاقة بين أثر مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية .
أما المتغير التابع (الأداء المالي)، والذي تم قياسه من خلال معدل العائد علي الأصول، معدل العائد علي حقوق الملكية .

2-2. وصف متغيرات الدراسة:-
يعرض التحليل متغيرات الدراسة مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال، ومعدل العائد علي الأصول، ومعدل العائد علي حقوق الملكية، وذلك بالاعتماد علي البيانات المالية السنوية لمصرف الصحاري، خلال الفترة من (2000-2019) .

2-3. الوصف الإحصائي لسلسلة البيانات:-
تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بإتباع أسلوبين: يتمثل الأول بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الجانب النظري، بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الصحارى لتغطية الجانب التطبيقي من الدراسة، أما الثاني فهو أسلوب التحليل الإحصائي حيث تم تجميع البيانات الخاصة بعينة الدراسة خلال السنوات للسنوات من (2000-2019)، والاعتماد في التحليل على استخدام برنامج (spss)، لتقدير نموذج الدراسة ولمعالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة، ولغايات التحليل الإحصائي تم التركيز على:-
1- معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وذلك للتعرف على اتجاهات العلاقة المتوقعة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الأداء المالي).
2- نموذج الانحدار الخطي البسيط (Modelo De Regresión Lineal Simple)، وذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي**.**

2-4. نموذج الدراسة :-

ستعتمد الدراسة على النموذج التالي لغايات اختبار أثر مخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي المصارف التجارية الليبية .

$$yt = \alpha + \beta xt + \varepsilon t$$

حيث أن :-

y : تشير إلى المتغير التابع (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)

t: تشير إلى عدد سنوات الدارسة $t = 1, 2, \dots \dots 20$

α: تشير إلى قيمة الثابت في معادلة الانحدار.

β: تشير إلى المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة.

x: يشمل المتغيرات المستقلة في الدراسة وهي (مخاطر السيولة، كفاية رأس المال) .

2-5. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:-

قام الباحثين بترميز وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (Statistical SPSS Package for Social Science)، في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، واعتمدت الدراسة في إيجاد حل للمشكلة على فرضيتين رئيسيتين:-

الفرضية الرئيسية الأولى: " لا يوجد أثراً ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية "

حتى نصل لنتيجة حول هذه الفرضية، تم تقسيمها إلي فرضيتين فرعيتين وهما كالتالي:-

الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول"

لمعرفة ما إذا كان هناك أثر إيجابي لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، على مخاطر السيولة (CR)، فكانت على الصورة التالية:-

$$ROA = 0.004CR$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معامل الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (1).

من خلال الجدول رقم (1)، نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد (**p-value**) لنموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول على مخاطر السيولة أقل من مستوى المعنوية المحدد($\alpha = 0.05$)، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائي، كذلك مستوى المعنوية المشاهد (p-value) لمعامل الانحدار كان أقل من ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على دلالة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، وأيضاً معامل التحديد R^2 يتبين أن مخاطر السيولة استطاع أن يفسر ما قيمته (0.354) من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، وكذلك من خلال معامل بيرسون للارتباط R=0.595 نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

عليه، يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، أي بمعنى أن كل تغير وحدة واحدة في مخاطر السيولة يتبعه (0.004) من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول.

جدول رقم (1)

نتائج تحليل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول على مخاطر السيولة

الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول	أدوات الاختبار
10.421	F - المحسوبة
0.000	P-value
0.004	β - معامل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول على مخاطر السيولة
3.228	T - المحسوبة
0.004	P-value
0.595	R - معامل بيرسون للارتباط
0.354	R^2 - معامل التحديد المفسر
القرار	**النموذج معنوي**

المصدر: نتائج التحميل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية"

لمعرفة ما إذا كان هناك أثر إيجابي لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) على مخاطر السيولة (**CR**)، فكانت على الصورة التالية:-

$$ROE = 0.068CR$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معامل الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وتم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم (2)، نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد (p-value)، لنموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية على مخاطر السيولة أقل من مستوى المعنوية المحدد$(\alpha = 0.05)$، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائي، كذلك مستوى المعنوية المشاهد (p-value)، لمعامل الانحدار كان أقل من $(\alpha = 0.05)$، مما يدل على دلالة تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وأيضاً معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ يتبين أن مخاطر السيولة استطاع أن يفسر ما قيمته (0.309)، من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك من خلال معامل بيرسون للارتباط (R=0.556)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين

عليه، يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، أي بمعنى أن كل تغير وحدة واحدة في مخاطر السيولة يتبعه (0.068)، من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

جدول رقم (2)

نتائج تحليل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية على مخاطر السيولة

أدوات الاختبار	الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية
F - المحسوبة	**8.502**
P-value	**0.009**
β - معامل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية على مخاطر السيولة	**0.068**
T - المحسوبة	**2.916**
P-value	**0.009**
R - معامل بيرسون للارتباط	**0.556**
R^2 - معامل التحديد المفسر	**0.309**
النموذج معنوي	**القرار**

المصدر :نتائج التحميل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

من خلال نتائج الفرضيتين الفرعيتين المتعلقتين بالفرضية الرئيسية الأولى، يتبين لنا وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرئيسية الثانية: " لا يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية "

حتى نصل لنتيجة حول هذه الفرضية، تم تقسيمها إلي فرضيتين فرعيتين وهما كالتالي :-

الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول"

لمعرفة ما إذا كان هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، لكفاية رأس المال (CA)، فكانت على الصورة التالية:-

$$ROA = 0.076CA$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معامل الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، وتم استخدام تحليل التباين، ومعامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (3)

من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد (p-value)، لنموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال أقل من مستوى المعنوية المحدد($\alpha = 0.05$)، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائي، كذلك مستوى المعنوية المشاهد (p-value)، لمعامل الانحدار كان أقل من ($\boldsymbol{\alpha = 0.05}$)، مما يدل على دلالة تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، وأيضاً، معامل التحديد R^2 يتبين أن كفاية رأس المال استطاع أن يفسر ما قيمته (0.701)، من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، وكذلك من خلال معامل بيرسون للارتباط (R=0.837)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

جدول رقم (3):

نتائج تحليل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال

الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول	أدوات الاختبار
44.54	**F - المحسوبة**
0.000	P-value
0.076	β - معامل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول على كفاية رأس المال
6.673	T - المحسوبة
0.000	P-value
0.837	R - معامل بيرسون للارتباط
0.701	R^2 - معامل التحديد المفسر
القرار	**النموذج معنوي**

المصدر : نتائج التحميل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

عليه، يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، أي بمعنى كل تغير وحدة واحدة في لكفاية رأس المال يتبعه (0.076)، من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية"

لمعرفة ما إذا كان هناك أثر إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لبناء نموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، على كفاية رأس المال (CA)، فكانت على الصورة التالية:

$$ROE = 0.949CA$$

لمعرفة معنوية النموذج، ومعنوية معامل الانحدار، ومن تم تحديد نسبة تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، تم استخدام تحليل التباين، معامل بيرسون للارتباط، ومعامل التحديد على التوالي، فكانت النتائج كما هي بالجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

نتائج تحليل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية على كفاية رأس المال

الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية	أدوات الاختبار
10.767	F - المحسوبة
0.004	P-value
9490.	β - معامل انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية على كفاية رأس المال
3.281	T - المحسوبة
0.004	P-value
0.601	R - معامل بيرسون للارتباط
0.362	R^2 - معامل التحديد المفسر
النموذج معنوي	**القرار**

المصدر :نتائج التحميل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد (p-value)، لنموذج انحدار الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية على كفاية رأس المال أقل من مستوى المعنوية المحدد$(\alpha = 0.05)$، مما يعني أن النموذج معنوي إحصائي، كذلك مستوى المعنوية المشاهد (p-value)، لمعامل الانحدار كان أقل من $(\alpha = \mathbf{0.05})$، مما يدل على دلالة تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وأيضاً معامل التحديد R^2 يتبين أن كفاية رأس المال استطاع أن يفسر ما قيمته (0.362)، من التغيرات الحاصلة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك من خلال معامل بيرسون للارتباط (R=0.601)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين.

عليه، يمكن القول بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، أي بمعنى كل تغير وحدة واحدة في لكفاية رأس المال يتبعه (0.949)، من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

من خلال نتائج الفرضيتين الفرعيتين المتعلقتين بالفرضية الرئيسية الثانية، يتبين لنا وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

النتائج والمناقشة:-

من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

أن مخاطر السيولة وكفاية رأس المال من العوامل المؤثرة وبشكل كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وهذا ما يثبت صحة الفرضيات وذلك من خلال التالي :-

1- بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، أي بمعنى أن كل تغير وحدة واحدة في مخاطر السيولة يتبعه (0.004) من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول.

2- بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، أي بمعنى أن كل تغير وحدة واحدة في مخاطر السيولة يتبعه (0.068)، من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.
3- بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول، أي بمعنى كل تغير وحدة واحدة في لكفاية رأس المال يتبعه (0.076)، من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول.
4- بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، أي بمعنى كل تغير وحدة واحدة في لكفاية رأس المال يتبعه (0.949)، من التغير الحاصل في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، تمّ اقتراح عدد من التوصيات أهمها:-
1- أن مخاطر السيولة تعتبر من أكثر المخاطر المالية التي تواجهها المصارف التجارية الليبية بسبب الصعوبات والظروف التي تعمل فيها، ولهذا يجب على المصارف التجارية وضع الضوابط والسياسات التحوطية لمواجهة هذه المخاطر، وبما يضمن عدم تأثيرها على الأداء المالي .
2- على المصارف التجارية الليبية أن تأخذ بعين الاعتبار حجم مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال التي قد تتعرض لها نتيجة القيام بالإعمال التي تحقق لها الأرباح .
3- على السلطات النقدية تدعيم سياسة إدارة مخاطر السيولة وكفاية رأس المال، للتأكد من أن المصارف التجارية تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
4- قيام المصارف التجارية بإنشاء الإدارات المتخصصة لإدارة المخاطر وأن تتمتع بالاستقلالية لتستطيع فهم وتحديد وقياس المخاطر المختلفة، وتحديد الإجراءات التي من شأنها تقليل الخسائر التي تصاحب حدوث الخطر، ومواكبة كل ما هو جديد على الساحة المصرفية الدولية.
5- القيام بالدراسات المستقبلية وابتكار الأدوات المالية التي تساعد على قياس المخاطر المالية التي تتعرض لها، للتخفيف من حدتها .

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية :

- أبو أحمد، وأخرون،(2005)، إدارة المصارف، أبن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق .
- أبو كمال، ميرفت،(2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين .
- أسمهان، خلف، عثمان نقار، لانا زاهر،(2020)، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، خلال الفترة من (2008-2018)، مجلة جامعة حماة- المجلد(3)، العدد(13)، سوريا .
- الاقتصادية،(2008)، ماهية إدارة المخاطر وكيف نشأت، مقالة منشورة في مجلة الاقتصادية الإلكترونية، تم إعادة نشرها بتاريخ 2016/11/15 على الرابط التالي: http://www.aleqt.com
- الاقتصادية،(2011)، ما المقصود بمفهوم كفاية رأس مال المصرف، مقالة منشورة في مجلة الاقتصادية الإلكترونية، تم إعادة نشرها بتاريخ 2016/11/15 على الرابط: .http://www.aleqt.com

- آل سيف، هادي،(2012)، إدارة المخاطر المصرفية، مقالة منشورة في مجلة الاقتصادية الإلكترونية، تم إعادة نشرها بتاريخ 12/12/ 2016 على الرابط : .http://www.aleqt.com
- آل شبيب، كامل دريد ،(2014)، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .
- الأمين حمزة عبدالله، الصديق نورالدين ناصر،(2022)، مخاطر رأس المال وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد(3)، العدد،(2)، ليبيا
- البقار، مصطفى سالم،(2015)، أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية العامة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية، المجلد(6)، العدد(2).
- بلعزوز، علي،(2010)، " استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية "، مجلة الباحث، العدد(7)، الجزائر .
- بودو، أيوب،(2019)، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 2 ماي 1945، الجزائر .
- بودور أيوب،(2019)، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة من (2007-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الأردن .
- تواتي، أحمد بلقاسم ،(2021)، تقييم أداء المصارف التجارية الليبية الخاصة باستخدام معايير التقييم الدولية، مجلة الجامعي العدد(34)،
- جعدي شريف، الخطيب محمد نمر،(2019)، تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة من (2011-2017)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر.
- جميل سنان زهير، سعيد سوسن أحمد،(2007)، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .
- جودي حيدر حمزة ،(2008)، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (68)، الجامعة المستنصرية، العراق .
- جيب الله، صقر، بخيت،(2019)، قياس أثر المخاطر المصرفية على الربحية في المصارف الليبية خلال الفترة من (2012-2017)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس فرع الإسماعيلية، المجلد (10)، العدد (3)، مصر .
- الحسيني فلاح، الدوري مؤيد،(2000)، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن .
- حفيان، جهاد، (2012)، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبانة في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة، رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر .
- الخطيب، سمير،(2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، مصر.
- الخطيب، محمد،(2010)، الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

- خلف محمد حمد، ناجي أحمد،(2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية"، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثاني والخمسون، العراق.
- دادن، عبد الوهاب، حفصي رشيد،(2014)، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد (8)، جامعة غرداية، الجزائر .
- الدعمي عباس كاظم، المرسومي مروج طاهر، (2017)، تأثير أدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (5)، العدد (20)، العراق .
- الدعمي عباس كاظم، المرسومي مروج طاهر،(2017)، قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(13)، العدد (53)، العراق .
- ديبونة، محمد الصغير،(2017)، **أثر** مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية، حالة عينة من المصارف التجارية في الجزائر خلال الفترة من (2010-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر .
- رزيق، وأخرون، (2007)، أدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا، المملكة الأردنية.
- رضوان عبد الحميد، حسن سمير،(2005)، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، مصر.
- سمحان حسين سمحان، يامن إسماعيل يونس،(2011)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، الأردن .
- شاهين، وأخرون،(2011)، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى(سلسلة العلوم الإنسانية)،المجلد (15)، العدد (1) .
- الشواورة، محمود، (2013)، مبادي الإدارة المالية، إطار نظري ومحتوى علمي، التمويل – الاستثمار– التخطيط – التحليل المالي ، الطبعة الأولي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن .
- صباح، بهية،(2008)، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- صندوق النقد العربي،(2004)، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، ورقة عمل قدمت إلى الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي.
- عبدالجواد، السيد راضي،(2021)، تأثير كفاية راس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (10)، العدد (9)، مصر.
- عثمان، صلاح،(2014)، مفهوم الأداء المالي، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة .
- عمران، مجد،(2015)، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية، نموذج مقترح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(37)، العدد (1)، سوريا .

- غانية، هيفاء،(2015)، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3 " دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي،(BNA-BDL-BEA)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر .
- الغزيل زهراء،(2013)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.
- فاطمة بشير فلاح،(2018)، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، سوريا .
- الفرجاني، إبراهيم مسعود، عبد الله جاد الله المولى،(2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة الجامعي العدد(34)، ليبيا .
- قارون أحمد،(2013)، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس– سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر .
- قره فلاح ، فاطمة بشير،(2018)، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، سوريا .
- المرسومي، مروج طاهر،(2017)، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية راس المال أداء المصارف التجارية العرقية، خلال الفترة من (2005-2014)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق .
- الموسوي حيدر يونس،(2012)، المصارف الإسلامية، أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن .
- نادية، أحمد عباس،(2021)، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في الأداء المالي للمصارف العراقية التجارية الخاصة، خلال الفترة من (2003-2018)، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كمية الدراسات العليا، السودان .
- الهواري سيد، (1987)، " إدارة البنوك مع التركيز على البنوك التجارية والبنوك الإسلامية "، دار الجيل، القاهرة، مصر .
- وهدان، فتحي ثائر،(2017)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:-

- Dionne, Georges**, (2013).** " Risk Management: History, Definition and Critique. Interuniversity Research Center on Enterprise Networks, Logistics and Transportation
- Jane ,Gathigia, Muriithi1 & Kennedy, Munyua,Waweru**,(2017),** Liquidity Riskand Financial Performance of Commercial Banks in Kenya International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 3; 2017 ISSN 1916-971X E-ISSN 1916-9728 Published by Canadian Center of Science and Education
- Mohammad Salem Oudat, Basel J. A. Ali**,(2020)**, Effect Of Bad Debt, Market Capitalization, Operation Cost, Capital Adequacy, Cash Reserves On Financial

Performance of Commercial Banks In Bahrain , International Journal of Psychosocial Rehabilitation, Vol. 24, Issue 01,

- Omondi Nicholas Odhiambo, Daniel Makori**,(2019),** Financial Risks and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Scientific and Education Research, Vol. 3, No. 04.

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

موقع مصرف الصحاري: WWW. sb.ly

رابعاً : التقارير و النشرات:-

مصرف الصحاري " التقارير المالية خلال الفترة من (2000-2019) .

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لعام (2014).

The impact of liquidity risk and capital adequacy on the financial performance of Libyan commercial banks during the period 2000-2019 "Sahara Bank as a model"

Faraj Ahmad Mazika , Faraj Mohamed Shalaweh

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Commerce, Alsmarya Islamic University

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of liquidity risk and capital adequacy on the financial performance of Libyan commercial banks during the period 2000-2019, and to estimate the study model and test hypotheses, it was relied on Pearson correlation coefficient to identify it. The trends of the expected relationship between the independent variables and the dependent variable, and the simple linear regression model, to determine the most influential variables on the financial performance. on assets and the rate of return on property rights, and one of the most important recommendations of the study is the Libyan commercial banks. Precautionary controls and policies must be put in place to confront this type of risk, in order to ensure that this does not affect financial performance, and the monetary authorities must strengthen the policy of liquidity risk management and capital adequacy, to ensure that commercial banks take measures to follow up and monitor these risks, and conduct future studies And creating financial tools that help measure the financial risks that are exposed to mitigate them.

Keywords: Liquidity Risk, Capital Adequacy, Financial Performance, Commercial Banks